أكدوا جاهزيتهم للتصدي لأي محاولة للمساس بها

نواب للحكومة : «غضبة استجوابية» عارمة بانتظاركم حال اقترابكم من الرواتب

■ عاشور: أرفض تحميل المواطن نتيجة سياسات حكومية خاطئة

■ البابطين: أي محاولة حكومية للمساس بالمواطنين سيتم التصدي لها نيابيا

عبدالوهاب البابطين

شعيب المويزري

صالح عاشور

■ المويزري: لا معطيات حقيقية على عجز الميزانية والهدف إشاعة شغل الرأي العام

تواصل الغضب النيابي أمس من تصريحات وزيرة المالية مريم العقيل الخاصة بعجز الميزانية ، وأكد عدد كبير من نواب مجلس الأمة على أن تلميح العقيل إلى معالجة العجز بإعادة النظر في الرواتب سيعرض الحكومة إلى سيل من الاستجوابات ، وغضبة نيابية كبيرة .

في هذا الإطار أعرب النائب صالح عاشور عن رفضه أي توجه إصلاحي حكومي يستهدف المواطن البسيط ويحمله نتيجة سياسات خاطئة، وإخفاق في إدارة الموارد المالية.

وطالب عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الحكومة بتصحيح الاختلالات والهدر في الميزانية، معتبرًا أن ما أعلنته وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بشأن ضرورة إعادة النظر في رواتب المواطنين العاملين في الجهات الحكومية (تصريح خطير).

وأكد أن ما أعلنته العقيل من بيانات عن الميزانية غير دقيق، حيث بينت أن ٧١٪ من الميزانية تذهب إلى الباب الأول وهو بحسب تصنيف الحكومة يشمل رواتب الموظفين، في حين أنه يشمل ٩ بنود مختلفة أحدها بند الرواتب.

وبين أن هناك ٨ بنود أخرى يضمها الباب الأول لا تتعلق بالأجور، إنما بالسلع والخدمات وتكلفة التموين والإعانات والمنح والمنافع والمصروفات التحويلية.

وأضاف عاشور أن الحكومة يجب أن تكون واضحة في تصنيف الباب الأول لأنها ضمنت بند الرواتب 3 أمور هي الرواتب الأساسية، والعلاوات والبدلات وحصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية، بالتالي هناك بند واحد فقط يتعلق بالرواتب.

وأكد عاشور أن إعلان الحكومة عن نسبة التكلفة الفعلية للأجور بـ ٧١٪ من الميزانية العامة يفتقد الدقة، وأنه بالعودة للإحصائيات الاقتصادية ولغة الأرقام تجد هناك اختلافا واضحا.

ولفت إلى أن زيادة الرواتب ابتداء من ٢٠١٤-٢٠١٥ تتم بصورة طبيعية، وأن تكلفة الرواتب الفعلية في آخر سنة مالية 5.553 مليارات دينار بما فيها تكلفة التوظيف والترقيات السنوية، وبالتالي الرواتب الفعلية لا تشكل أكثر من ٢٥٪ من مصروفات السنة المالية المنتهية وليس ٧١٪.

وقال عاشور إن القانون ٤٩ لسنة ١٩٨٢ ينص على إعادة النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يقررها مجلس الوزراء وهذا ملزم.

وتساءل: هل الحكومة فعلت هذا الأمر؟ لا سيما أن الواقع يقول إن هناك ارتفاعًا في معدلات مستوى التضخم والغلاء مما يستدعي إعادة النظر في الرواتب.

وأضاف عاشور أن الوزيرة طالبت بإعادة النظر في الرواتب بما يخفض مصروفات الميزانية رغم علمها بتدني رواتب الموظفين لدى جهات حكومية كثيرة.

ولفت إلى أن ذلك يعني أن الرواتب خارج القطاع الحكومي أفضل من الرواتب الحكومية، وبالتالي وبحسب قانون ٤٩ يقترض إعادة النظر بجداول الرواتب بالحكومة لأنها متدنية والدليل استقالة أكثر من ١٠٠٠ موظف.

وأوضح عاشور أن الأسباب الحقيقية في العجز المالي هي المنح الخارجية وسحب الحكومة من الاحتياطي العام للدولة خلال آخر ٥ سنوات 22.8 مليار دينار، وفي نفس الوقت تحملت الخزانة العامة 2.3 مليار دينار منحًا لبعض الدول .

وأشار إلى أن ديون المواطنين وفوائدها لا تتجاوز 1.25 مليار دينار متسائلا: من أولى بهذه المليارات منح وعطايا لأكثر من ٥٠ دولة أم المواطنون الكويتيون الذين هم الآن تحت خط الفقر.

وقال إنه كان من الأولى صرف هذه المليارات لشراء ديون المواطنين وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والطرق والمستشفيات مشيرًا إلى أن الحكومة (نسيت) رفع مستوى معيشة المواطن، وتصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي.

وبين عاشور أن ١٠٪ من عجوزات الميزانية جاءت بسبب الاختلال والصرف الحكومي الغير مبرر.

بدوره قال النائب عبد الوهاب البابطين إن أي محاولة حكومية لإعادة النظر في الرواتب سيتم التصدي لها نيابيا، مطالبا الحكومة بالعمل على توفير موارد أخرى للميزانية من دون المساس بالدعم أو الرواتب.

وقال البابطين في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة «استغرب اعلان وزارة المالية الميزانية الجديدة للدولة ، قبل الاجتماع مع لجنة الميزانيات البرلمانية لمراجعة البيانات قبل إعلانها كما هو معتاد».

وأضاف « كان من الأولى ان تطلب الوزيرة تعديلات النواب أو على الأقل الاتفاق على سعر برميل النفط في الميزانية، وبعدها تطرح أفكارها عن آلية تطوير هذه الميزانية وتفادي اي عجز ان كان هناك عجز».

وطالب في هذا الصدد وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل بإعادة النظر في تصريحاتها الأخيرة، مطالبا بتوضيح تصريحها بشأن آلية خفض مصروفات الوزارات من ٢٧ مليار دينار الى 22 مليار دينار.

وأضاف ان « الوزيرة ذكرت ان الكويت فيها اكبر عجز مالي في الميزانية الجديدة وهو ٩ مليارات و ٢٠٠ مليون دينار، بينما في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ اعلنت الحكومة عن ان العجز سيكون ٩ مليارات و ٦٠٠ مليون دينار وهذا الرقم يعتبر أعلى مما ذكرته الوزيرة».

وأكد البابطين ان العجز المعلن هو عجز دفتري لا وجود له، مطالبا بالكشف عن عوائد الاستثمارات وحجم الاموال في صندوق الاحتياطي العام. وشدد على ان الحديث عن اعادة النظر في رواتب الكويتيين يحتاج اعادة نظر مطالبا الوزيرة بمراجعة حساباتها، مؤكدا ان النواب سيتصدون لذلك ولن يسمحوا به، مطالبا بالتفكير في توفير مورد آخر للميزانية بدلا من الحديث عن تخفيض الرواتب.

كما طالب في هذا الصدد الوزيرة بالشفافية في الاعلان عن الممتلكات السيادية مشيرا إلى انه قدم اقتراحا بقانون ينتظر دوره في اللجنة المالية بشأن الإفصاح عن الصندوق السيادي، مضيفا أن «المفارقة أن الحكومة موقعة على اتفاقية سانتياغو الخاصة بالإفصاح ولم تفصح عن شيء حتى الآن». وبين البابطين أن طريقة حل مشكلة العجز تكون بتحصيل ٢٠ مليار دينار قيمة الأرباح المتحجزة لدى جهات الدولة على ان يتم تحويل ٥٠٠ مليون دينار منها إلى الاحتياطي العام.

وأكد أن قانون الاقتراض الحكومي لن يمر في ظل وجود هذه المبالغ المتحجزة، مطالبا الوزيرة بتحصيلها وحل مشكلة العجز في الدولة والابتعاد عن نصائح المؤسسات الدولية التي «دمرت دولا».

وأشار البابطين إلى أن هناك حساب العهد الذي وصل في السابق الى ٨ مليارات دينار والتي أثمرت جهود مجلس الأمة في تخفيضها الى أربعة مليارات، مطالبا بمعالجة التحويلات الخارجية التي كان مقدر لها ١٠٠ مليون دينار في ستة والآن أصبحت ٦٠٠ مليون دينار وما يقارب مليارا و ٣٠٠ مليون دينار ديونا مستحقة لم تحصل.

وقال إن إجمالي خسائر عدد من القضايا المالية والاختلاسات وتأخر بعض المشاريع خلال السنوات العشر الأخيرة تبلغ تكلفتها ١٣ مليارا و١٩٠ مليون دينار تستطيع سد اي عجز بها لو تم استرجاعها.

من جانب آخر قال البابطين إن المادة ١٥٠ من الدستور، تلزم الحكومة بتقديم بيان عن الحالة المالية للدولة ، مرة على الأقل خلال كل دور من أدوار الانعقاد البرلمانية ، بينما موقع هيئة الاستثمار ينشر بانه يجب أن يكون العرض المالي للدولة في جلسة سرية، معتبرا ان استمرار هذه الجملة على الموقع الرسمي للهيئة حنث بالقسم وتجاوز للدستور.

وامهل البابطين الوزيرة العقيل اسبوعين لمعالجة هذه النقطة حتى لا تكون هناك مساءلة بشأنها ، مضيفا ان «النصوص الدستورية ليست مجالا لإيهام الناس بما تريدون»

4 قتلى

طريق محمد القاسم المجاور للساحة، ما أدى إلى مقتل 3 متظاهرين إصابة 80 آخرين بحسب مصادر محلية وصحية قالت إن أغلب المصابين تعرضوا لحالات اختناق نتيجة لاستنشاق الغاز المسيل للدموع.

وقال ناشطون باحتجاجات بغداد إن المتظاهرين الذين ارغموا في وقت سابق على التراجع عن طريق محمد القاسم عادوا ليقطعوه من جديد عند المساء، مؤكدين توافد الآلاف إلى ساحات التظاهر لمواصلة الاحتجاج والإضراب عن الدوام بمشاركة طلابية واسعة.

كما شهدت احتجاجات المحافظات الجنوبية مقتل متظاهر وإصابة اكثر من 20 آخرين.

ففي البصرة قتل مسلحون مجهولون ناشطا باحتجاجات المحافظة قبل أن يلوذوا بالفرار إلى جهة مجهولة، بينما تصاعدت حدة التظاهرات في مناطق متفرقة بالمحافظة على خلفية صدامات مع قوى الأمن.

وتجمع آلاف المتظاهرين في منطقة جنينة بالبصرة وقطعوا شارع الأندلس بشكل كامل وأحرقوا إطارات السيارات فيه، وقاموا برمي الحجارة على أية قوة أمنية تقترب من أجل تفريقهم، كما ملأت الإطارات المحروقة الشارع التجاري بالبصرة، وردد المتظاهرون شعارات مناهضة لمحافظ البصرة، اسعد العيداني، والقادة الأمنيين بسبب تهديداتهم المستمرة وإصدار أوامر باعتقال محتجين.

واتهم قائد عمليات الجيش في البصرة، قاسم نزال، الجهات التي روجت لخروج المتظاهرين بمحاولة إرباك الأوضاع، ومحاولة خلق حاجز بين القوات الأمنية والمواطنين، موضحا في بيان أن قواته تعمل على حماية المتظاهرين الذين طالبهم بعدم اللجوء للعنف.

ودعا إلى عدم قطع الطرق والمنشآت الحكومية أو التعرض لموظفي الجهاز الإداري للدولة، مطالبا شيوخ العشائر أن يقولوا كلمتهم بوجه من وصفهم بـ «المخربين الغرباء ومثيري الشغب».

وقالت مصادر أمنية في البصرة إن أجهزة الأمن تلقت برقية من السلطات العليا تفيد باعتقال كل متظاهر يقوم بإغلاق المؤسسات أو قطع الطرق. ومنذ أمس الأول الأحد تستخدم قوات «الصدمة» في البصرة القوة لتفريق الاحتجاجات كما اعتقلت عشرات المتظاهرين.

وفي ذي قار نصب متظاهرون سرادق على الطريق الدولي الذي يربط بغداد بالبصرة، مؤكدين أنهم لن يغادروا مواقعهم حتى تتحقق جميع المطالب، ملوحين بخطوات تصعيدية أخرى لم يكشفوا عنها.

وعلى الرغم من إطلاق قوات الأمن الغاز المسيل للدموع على متظاهرين في ساحة الحبوبي بمدينة الناصرية «مركز محافظة ذي قار» وحدوث حالات اختناق، إلا أن المحتجين تدفقوا بكثافة على الساحة معلنين عن إصرارهم على البقاء حتى استجابة أحزاب السلطة لمطالب المتظاهرين.

كما استخدمت القوات العراقية الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين في كربلاء ما أدى إلى حدوث حالات اختناق، بينما استمر قطع أغلب طرق المدينة من قبل المتظاهرين من خلال إحراق إطارات السيارات.

واستمر قطع المتظاهرين لشوارع وساحات مهمة في النجف مع إحراق إطارات السيارات، كما أغلق متظاهرون مداخل ومخارج محافظتي القادسية وواسط، بينما غطت النيران سماء مدينة الحلة «مركز محافظة بابل» بسبب إشعال النار من قبل متظاهرين لقطع الطرق الرئيسية بالمدينة.

من جهتها، أعلنت خلية الإعلام الأمني العراقية، إصابة 14 ضابطا جراء تصديهم لمجموعة ممن وصفتهم بـ «مثيري الشغب» في ساحة التحرير وسط بغداد.

الميزانيات

الوزارة بلغت نحو 2.5 مليار دينار، بينما بلغت الإيرادات المحصلة خلال السنة بنحو 382 مليون دينار، وتبين للجنة من خلال النقاش استمرار الوزارة بعدم تقييم موجوداتها العقارية خلافا للتعاميم المالية الصادرة في هذا الشأن.

وقال عبد الصمد في بيان صحفي إن عدد ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الوزارة بلغ 129 ، مشيرا إلى أن الوزارة تعد أكبر جهة من بين الوزرات والإدارات الحكومية من حيث عدد الملاحظات المسجلة.

وأوضح انه وفقا لإفادة فريق ديوان المحاسبة خلال الاجتماع فإن الملاحظات التي لم تتم تسويتها من قبل الوزارة كانت بنحو 101 ملاحظة، منها ملاحظات تمس المال العام من دون أن تقوم الوزارة بتشكيل لجان تحقيق بشأنها، وتبين للجنة من خلال تلك الملاحظات أن ألية تعاون الوزارة مع الديوان يشوبها بعض المآخذ.

وأشار إلى تأكيد اللجنة في هذا الصدد ضرورة تعزيز التعاون مع الديوان بما يحقق تسوية جذرية للملاحظات المسجلة.

وفيما يخص ملاحظات اللجنة قال عبد الصمد إن اللجنة لاحظت أن غالبية الملاحظة المسجلة على الوزارة كانت على العقود والمناقصات والمشاريع وهو ما انعكس على قدرتها التنفيذية، حيث بلغ الوفر المالي نسبة 31% من إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع والصيانة.

وأشار الى تأكيد اللجنة ضرورة محافظة الوزارة على حقوقها تجاه الغير بتطبيق الغرامات على بعض المقاولين تقاديا للتأخر في إنجاز المشاريع وأعمال الصيانة، والتخطيط الفني والمالي السليم لتلك العقود، خاصة أن بعضها مرتبط بمشاريع أخرى كالمدن الاسكانية الجديدة.

ولفت عبد الصمد إلى ان اللجنة تبين لها بعد مناقشة آلية تحصيل إيرادات الوزارة ان رصيد الديون الحكومية المتراكم بلغ نحو 323 مليون دينار دون تحصيل، بزيادة قدرها نحو 33 مليون دينار عن السنة المالية السابقة، بالرغم من قيام الوزارة تصنيف 35% منها بديون يسهل تحصيلها، إلا أن الوزارة قد قامت فقط بتحصيل نحو 7 ملايين دينار خلال السنة المالية 2018 / 2019.

وتابع انه « إضافة لما يتعلق بعدم دقة قراءة العدادات وهو ما أدى إلى التوسع في تعديل تلك القيم عبر النظام بالتخفيض لنحو 8000 حالة بلغ أثرها المالي ما يقارب 17 مليون دينار».

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة تطوير آلية تحصيل الإيرادات عن طريق تطوير الأنظمة بما يسهم بتحصيلها أولا بأول، والإسراع في تطبيق نظام العدادات الذكية والذي تأخر لسنوات عدة، وذلك لما له من أثر على دقة القراءات وحفظ حقوق الوزارة.

السراج

وكانت تقارير صحفية وشهادات ناشطين ، قد تحدثت عن توافد نحو ألفين من مقاتلي المعارضة السورية المدعومين من قبل تركيا إلى ليبيا ، للقتال بجانب قوات الحكومة التي تحظى بدعم أنقرة.

الحريري

احتجاجات حاشدة الحريري إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في أكتوبر الماضي . وشهدت العاصمة بيروت على مدى الأيام الماضية بعضا من أسوأ أحداث العنف منذ بدء الاحتجاجات إذ أصيب 370 شخصا في اشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن يوم السبت.

وقالت مصادر إن الرئيس ميشال عون التقى مع قادة الأجهزة الأمنية أمس الاثنين ، لوضع خطة لردع الجماعات المسؤولة عن العنف والتي جمعت الأجهزة الأمنية معلومات مفصلة عنها مع حماية الممتلكات والمحتجين السلميين.

ومن أسباب تأجيج الاضطرابات في لبنان الضغوط المالية الشديدة التي أدت لتدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار ودفعت البنوك إلى فرض قيود على رأس المال.

وقال الحريري على تويتر : "حكومتنا استقالت في سبيل الانتقال إلى حكومة جديدة تتعامل مع المتغيرات الشعبية ، لكن التعطيل مستمر منذ تسعين يوما فيما البلاد تتحرك نحو المجهول".

تتمة

صاحب السمو

الصحة والعافية والشعب دولة الكويت بالمزيد من التطور والنماء.

وقد حمله سموه تحياته وتقديره لأخيه ال سمو امير دولة قطر ، وتمنيات سموه له دوام الصحة والعافية ، متمنيا سموه لدولة قطر وشعبها الشقيق كل التقدم والازدهار.

الغانم

سيكون هناك اجتماع للشعبة البرلمانية».

اضاف : « اتمنى إذا تمت مناقشة الاستجواب ان يكون راقيا ونتمنى ان ننتهي من بنود جدول الأعمال، إذ إنه بعد ذلك هناك مناقشة برنامج عمل الحكومة وبعده قوانين ثم استعجالها».

وقال الغانم : « اعلم ووصلتني معلومات بأن هناك أشخاصًا مطلوبا منهم عرقلة الجلسة وإثارة بعض الأمور ولكني اعرف كيف اتعامل معهم » ، مضيفًا أنه «إذا حدث هذا الأمر فسأتعامل معهم وفق الأطر الدستورية، لكن سننتهي من البنود التي من المفترض أن ننتهي منها في جلسة الثلاثاء – اليوم – إن شاء الله».

وردًا على سؤال بشأن حضوه اجتماع لجنة الشؤون الخارجية ، قال الرئيس الغانم «بالنسبة لسؤالكم حول اجتماع لجنة الشؤون الخارجية ، فالمعني بهذا الأمر رئيس ومقرر اللجنة فهما سيصرحان عن اجتماع اللجنة» ، مضيفا : « اما بالنسبة لما إذا كانت ستتم مناقشة تقرير لجنة الخارجية بشأن اتفاقية المنطقة المقسومة مع السعودية في جلسة الثلاثاء أو الأربعاء ، فهذا امر يرجع إلى المجلس، فحتى تناقش يجب أن يقدم طلب ويوافق المجلس على مناقشته ومن ثم تتم مناقشتها والتصويت عليها لكن هذا امر يرجع إلى المجلس ولا يرجع إلى الرئيس».

وحول ترتيب أولويات المجلس قال الغانم : « اجتمعنا في مكتب المجلس لترتيب الأولويات، وتم اعتماد القوانين التي صوت المجلس على استعجالها، وأيضا القوانين الأخرى التي احالها المجلس إلى مكتب المجلس لترتيبها ، فتمت مناقشتها وسيتم إقرارها وإدراجها بالجدول في اجتماع مكتب المجلس القادم إن شاء الله».

مجلس الوزراء

من جهة أخرى اطلع المجلس على كتاب الديوان الأميري بشأن موافقة صاحب السمو الأمير ، على تجديد وتعيين أعضاء ممثلين دولة الكويت في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واعتمد المجلس مشروع المرسوم وقرر رفعه لسمو الأمير ، لتعيينهم لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 22 /4 /2019م ، وهم كل من : سليمان ماجد الشاهين ، عبدالله بشارة ، ناصر الروشان ، عبد المحسن جمال ، ود. هيله حمد المكيمي .

كما اطلع أيضا مجلس الوزراء على كتاب وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل ، بشأن تشكيل لجنة الاعتراضات بإدارة نزع الملكية للمنفعة العامة . وقرر المجلس تشكيل اللجنة برئاسة المستشار محمد مربغ العنزي وكيل محكمة الاستئناف ، والمستشار عبداللطيف الفهد المستشار بمحكمة الاستئناف نائباً للرئيس ، وعضوية كل من : جاسم محمد جمعه ، يوسف المليم، سالم براك الهيفي ، حمود الحماد ، أحمد حمود العجلان .

على صعيد الشؤون الخارجية أعرب المجلس عن استنكاره وإدانته للهجوم الصاروخي من قبل القوات الحوثية الإرهابية ، والذي استهدف معسكر للجيش في مأرب بجمهورية اليمن ، والذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الجنود ، مؤكدا رفضه القاطع لهذا العمل الإجرامي ، بما يعكسه من تعنت وإصرار الجماعة الحوثية على مواصلة زعزعة الأمن والاستقرار وترويع الآمنين في اليمن الشقيق ، داعياً المجتمع الدولي للتحرك الجاد لوضع حد لهذه الأعمال الإجرامية وللصراع القائم في اليمن .

الفضالة

والأماكن المخصصة لها، حيث كان للجنة جهود مع المسؤولين في المجلس البلدي وعمل متواصل ليرى هذا الموضوع النور ويستفيد منه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد أن هذا الموضوع الآن في طور المتابعة تجنباً لأي سلبيات أو إشكاليات تحدث من ناحية المواقع أو التراخيص وغيرها، لافتاً إلى أن هناك اجتماعاً سيعقد في الاسبوع المقبل مع المسؤولين في وزارات التجارة والداخلية والبلدية. وفيما يخص الموضوع الأخر اشار الفضالة إلى انه خاص بمراكز الطباعة الموجودة في مراكز الخدمة، وخلال الصيف الماضي إلى الآن تم ايقافها واستبدالها بعربات موجودة أمام مراكز الخدمة، اضاف ان شكل تلك العربات غير حضاري ومزعج للمراجعين وخاصة كبار السن، وتم التطرق خلال اجتماع اللجنة إلى هذه النقطة مع مسؤولي الداخلية الذين أكدوا ان هذا الموضوع سوف يتم الانتهاء منه وأن مراكز الطباعة سوف تعود إلى العمل من جديد خلال شهر مارس المقبل.

وتمنى أن تتم جميع المعاملات عن طريق التراسل الإلكتروني ومن خلال المعاملات الإلكترونية، رغم حاجة البعض من الذين لا يستطيعون التعامل الإلكتروني وخاصة كبار السن إلى وجود مراكز للطباعة.

وبين الفضالة أن هناك محورا تمت مناقشته خلال اجتماع اللجنة مع المسؤولين في الهيئة العامة للزراعة الخاص بالأسواق الموسمية والتي انتعشت في الفترة الأخيرة ولم يعد هناك مشاكل حول تلك الأسواق بسبب اصدار لائحة تنظيمية تنظم العمل في هذه الأسواق

البابطين

وقال البابطين :«استغرب اعلان وزارة المالية الميزانية الجديدة للدولة ، قبل الاجتماع مع لجنة الميزانيات البرلمانية لمراجعة البيانات قبل إعلانها كما هو معتاد».

أضاف : « كان من الأولى ان تطلب الوزيرة تعديلات النواب أو على الأقل الاتفاق على سعر برميل النفط في الميزانية، وبعدها تطرح أفكارها عن آلية تطوير هذه الميزانية وتفادي اي عجز ان كان هناك عجز».

وطالب في هذا الصدد وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل بإعادة النظر في تصريحاتها الأخيرة، مطالبا بتوضيح تصريحها بشأن آلية خفض مصروفات الوزارات من ٢٧ مليار دينار الى 22 مليار دينار.

ولفت إلى ان « الوزيرة ذكرت ان الكويت فيها اكبر عجز مالي في الميزانية الجديدة وهو ٩ مليارات و ٢٠٠ مليون دينار، بينما في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ اعلنت الحكومة عن ان العجز سيكون ٩ مليارات و ٦٠٠ مليون دينار وهذا الرقم يعتبر أعلى مما ذكرته الوزيرة».

وأكد البابطين ان العجز المعلن هو عجز دفتري لا وجود له، مطالبا بالكشف عن عوائد الاستثمارات وحجم الاموال في صندوق الاحتياطي العام. وشدد على ان الحديث عن اعادة النظر في رواتب الكويتيين يحتاج اعادة نظر مطالبا الوزيرة بمراجعة حساباتها، مؤكدا ان النواب سيتصدون لذلك ولن يسمحوا به، مطالبا بالتفكير في توفير مورد آخر للميزانية بدلا من الحديث عن تخفيض الرواتب.

كما طالب في هذا الصدد الوزيرة بالشفافية في الاعلان عن الممتلكات السيادية مشيرا إلى انه قدم اقتراحا بقانون ينتظر دوره في اللجنة المالية بشأن الإفصاح عن الصندوق السيادي، مضيفا أن «المفارقة أن الحكومة موقعة على اتفاقية سانتياغو الخاصة بالإفصاح ولم تفصح عن شيء حتى الآن». وبين البابطين أن طريقة حل مشكلة العجز تكون بتحصيل ٢٠ مليار دينار قيمة الأرباح المتحجزة لدى جهات الدولة على ان يتم تحويل ٥٠٠ مليون دينار منها إلى الاحتياطي العام.

وأكد أن قانون الاقتراض الحكومي لن يمر في ظل وجود هذه المبالغ المتحجزة، مطالبا الوزيرة بتحصيلها وحل مشكلة العجز في الدولة والابتعاد عن نصائح المؤسسات الدولية التي «دمرت دولا».

وأشار البابطين إلى أن هناك حساب العهد الذي وصل في السابق الى ٨ مليارات دينار والتي أثمرت جهود مجلس الأمة في تخفيضها الى أربعة مليارات، مطالبا بمعالجة التحويلات الخارجية التي كان مقدر لها ١٠٠ مليون دينار في ستة والآن أصبحت ٦٠٠ مليون دينار وما يقارب مليارا و ٣٠٠ مليون دينار ديونا مستحقة لم تحصل.